رسالة ملكية الى المشاركين في اللقاء المغربي الفرنسي
حول تقييم البحث ونقل المعارف بين الجامعة والمقاولة في المغرب

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، يوم 28 ذو القعدة 1416هـ موافق 17 أبريل 1996م، رسالة الى المشاركين في اللقاء المغربي الفرنسي الذي نظمته بالرباط وزارة التعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي بتعاون مع سفارة المغرب حول موضوع تقييم البحث ونقل المعارف بين الجامعة والمقاولة في المغرب وذلك تحت الرعاية السامية لجلالة الملك.

وفي ما يلي نص هذه الرسالة الملكية التي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد عبد الهادي بوطالب خلال الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السادة والسيدات المشاركين في الندوة،

يطيب لنا أن نبارك اجتماعكم هذا الذي تعقدونه بعاصمة مملكتنا وأن نرحب خاصة بالمشاركين فيه، الوافدين علينا متمنين لهم مقاما طيبا بين ظهرانينا.

إن لقاءكم هذا جدير بالاعتبار والاهتمام سواء من حيث مستواه العلمي أو هدفه الاستكشافي والتنظيمي أو موضوعه متعدد الاتجاه المنصب في آن واحد على البحوث والجامعة والمقاولة والربط بينها للنهوض بكل عنصر فيها وأحكام تآزرها في نطاق عمل ملتزم شريف مصدره وغايته الانسان وهو التنمية.

ان لهذا اللقاء كما يتجلى من خلال جدول أعماله وتوزيع برنامجه بعدين اثنين اقتضت المنهجية الصحيحة التمييز بينهما دون إغفال ما يجمعهما من أرضية ومضمون وما يطبعهما من تداخل في الوجهات وتكامل في الأهداف.

ويخص البعد الأول البحث العلمي المرتبط بالتعاون المغربي الفرنسي والاتصال بين الجامعات والمقاولات في كلا البلدين الصديقين. أما البعد الثاني فيهم العلاقات المغربية الأروبية التي أصبح عليها بدورها أن تتجدد وتتكثف بعد أن فتح لها مؤتمر برشلونة مجالات واسعة يربط فيها ضفتي البحر الأبيض المتوسط

برباط وثيق ويشدهما الى مصير واحد ويبرز أن وجودهما الاقتصادي والاجتماعي والحضاري متكامل متوافق. وهذا ماجاءت الشراكة المغربية الأروبية لتأكيده وتنظيمه وإعطائه الصيغ اللازمة الهادفة وفي آخر هذه التركيبة تأتي بالضرورة المؤسسات المختصة والاتفاقيات القطاعية من أجل ترجمة كل ذلك الى الواقع المعيش.

ونحن نرى أن هذا هو ما يحسن أن تقوم عليه فلسفة لقائكم هذا الذي يرمي الى الجمع بين المستويين مستوى العلاقات بين المؤسسات الجامعية والاقتصادية المغربية والفرنسية من جهة والسياسة التعاونية المتوسطية للاتحاد الأروبي من جهة أخرى وهي فلسفة صائبة نتمنى أن تكون سابقة يقتدى بها ونموذجا ينسج عليه سواء في التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف.

أيها السادة والسيدات،

إننا لنحمد الله تعالى على أن هيأ للمغرب من الأسباب ما جعله يتوفر على عشرة آلاف من العلماء الباحثين الحاصلين على الدكتوراة في مختلف فروع المعرفة في حين أن هذا العدد لم يكن الى حدود السبعينات يتجاوز العشرات وإن ارتفاع عدد العلماء بالقدر المشار إليه أدى الى اتساع دائرة المساهمة في التكوين وتحسين نوعيته داخل مؤسسات التعليم العالي والانكباب على البحث الأساسي مصدر إنتاج المعارف الملقنة للطلبة بمختلف مستوياتهم الجامعية.

لقد أصبحت هيئة الباحثين المغاربة موردا بشريا ثريا واحتياطيا ضروريا للكفاءات والقدرات والمعارف النظرية والعلمية وبها أصبح في وسع بلادنا إنجاز التحولات الكبرى اقتصاديا واجتماعيا إضافة الى دورها في رفع مستوى التكوين وتحسين مناهج التعليم.

ويبقى على عاتق العلماء الباحثين بفضل البنيات الأساسية الموضوعة رهن إشارتهم في مختلف أقاليم المملكة أن ينخرطوا في سيرورة النماء الوطني وأن يقوموا الى جانب مهامهم التقليدية بتأسيس بحث تطبيقي يشع علمية وتقنية رفيعة المستوى وينمي القدرات العلمية والتقنية لأغراض مهنية ويبدع تكنولوجيات متقدمة متلائمة ويقيم نظاما إعلاميا يساعد على اتخاذ القرار

الرشيد وصياغة الحلول لمشاكل التنمية ويرسي بالتالي نظاما محكما لاستثمار البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والجهوي.

إن كل ذلك يفرض العمل الجاد المتواصل من أجل إقامة شراكة بين الجامعة والمقاولات لاستثمار البحث العلمي كعامل أساسي من عوامل التنمية وكمحفز قوي على الجودة والإبداع والقدرة التنافسية، وهذا العمل يبين من جهة أخرى وبوضوح أن أي فاعل اقتصادي مهما بلغت قدرته لا يملك وحده وسائل تنمية التكنولوجيات التي يحتاجها بل إن تحقيق ذلك رهين بالعمل الجماعي ضمن شبكة تقنية اقتصادية تتألف من الجامعات وهيئات البحث العلمي والمراكز الصناعية والمقاولات والمستهلكين والممولين.

ومن المؤكد أن للتعاون الدولي دورا مهما في إطار هذه التوجهات الجديدة، فهذا التعاون إذا ما اعتمد مقاربة تكاملية يمكنه أن يستفيد من التجارب العلمية الناجحة ويعزز القدرات الداخلية بواسطة النقل السريع للتكنولوجيات المتقدمة والمعارف النظرية والعلمية وينعش محاور الجودة في القطاعات المنتجة.

إن المغرب وهو يسعى الى إخضاع البحث العلمي لضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلع الى مواجهة التحدي الكبيرألا وهو تحسين مستوى حياة المواطنين ونوعيتها وإعدادهم للإندماج الناجح في الاقتصاد العالمي القائم على الإبداع والمنافسة.

وإن الهيئة العلمية في المغرب لمدعوة أكثر من أي وقت مضى الى أعمال الفكر وتعميق التأمل في مضامين البحث العلمي وأبعاده بما يستوجبه ذلك من هياكل ملائمة لبلوغ أهدافه النبيلة.

لقد كان شعارنا حتى اليوم «البحث العلمي من الجامعة واليها». واليوم علينا أن نظيف إليه شعارا ثانيا هو «البحث العلمي من المقاولة وإليها».

نتمنى لأشغال هذا اللقاء كل توفيق ونجاح وبلوغ المقاصد المتوخاة من عقده داعين الله سبحانه أن يهدينا سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله

وحرر بالقصر الملكي بفاس
يوم 28 ذو القعدة 1416 موافق 17 ابريل 1996م.